مقرر اللجنة المالية خلال مداخلته

سمو الرئيس في ابتسامة مشتركة مع العيبان عقب تجاوزه استجواب حمدان

يستعجلون «رد الاعتبار» لإنجازه ومناقشته في جلسة 28 الجاري

الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين إلى ألف دينار

مـــرزوق الـغـانـم : أقـــف مـع كـل مـــشروع لـصـالـح الـمـواطـنـين.. ويـجـب ألا تـتـوقـف الـــزيـــادات

الحجرف يدلي بدلوه

حمد المطر خلال كلمته

عادل الدمخي: نحن أمام مشهد من مشاهد التنسيق والعمل الديمقراطي ومحاربة الفساد

عبد الهادي العجمي : الحكومة مطالبة بالنظر الى الطبقات التي تعاني من مشقات الحياة

جوهر : لم يسبق في تاريخ الكويت البرلماني أن تلتقي السلطتان في مواعيد جدول الأعمال

المسعود : على الحكومة الاستعداد ووضع خطة لمواجهة رفع الأسعار وحماية المستهلكين

فهد بن جامع : يجب أن يسمح للمواطنين غير الراغبين في التقاعد البقاء في وظائفهم

إذ نريد تحقيق العدالة والمساواة ومن أسسها ألا نزيد شريحة بزيادة 52 ألفا ونترك البقية، وهذا يعد توافق ورغبة سمو الأمير وتوجيهات سمو ولي العهد وقرار مجلس الوزراء وقريبا سنقدم التصور بهذا الشأن».

وفي شأن استدامة المؤسسة واستفادة الناس، قال إن «أي شيء يتم الإعلان عنه خارج ما نقوله في الحكومة او أنا كوزير من مثل زيادة سن التقاعد.. غير صحيح حتى الحكومة لم تقدمه، والأمر متروك 100% داخل مكاتبنا ونعمل عليه».

وأوضح أن التكلفة تقدر بـ 105 ملايين تقريبا، ونعلم ان هناك عجزا اكتواريا في المؤسسة ونحن في وقت سابق أقرينا قانون بسد العجز من الخزانة العامة للدولة بـ 500 مليون اما نقدا او عين.

وبتوجيهات سمو الامير وولي العهد، تم تحويل بعض الاصول بقيمة مليارين و500 مليون لتطوير المشاريع وتعود بالنفع على المؤسسة.. واذا حصل عجز فستتحمله الخزانة العامة للدولة.

وأشار الجارالله إلى تغيير نهج المؤسسة، إذ كانت تعتمد على الودائع والآن نتجة للاستثمار.

وقال الموزري: «إن عدم تحديد تاريخ محدد لا يمكن أن نقبله، آخر جلسة لنا 19 ديسمبر، وإذا كانت القضية تصوراً فقط لن نصل الى قرار. يجب أن يكون القانون جاهزاً في هذه الجلسة (١٩ / ١٢) للتصويت عليه، وفي كل القوانين لابد وأن يكون هناك تصورا واضحا من الحكومة، وكنا ولازلنا نمد يد التعاون، لكن هذا التعاون مشروط، وبعطيكم فرصة حتى جلسة 19 ديسمبر».

بدوره، أكد وزير المالية أن «الزيادة والقوانين التي ستخدم وتحسن الحياة المعيشية للمواطنين وفق 3 شرائح قطاع عام وقطاع خاص ومتقاعدين، وقبل جلسة 19 ديسمبر هناك معسكر كامل في وزارة المالية والتأمينات يعملون على التصور النهائي».

وحول ما إذا كان يشمل جميع الشرائح، قال: نحاول أن نجتهد في الأسبوع المقبل او الذي يليه في اللجنة، ليس لدينا مشكلة في الحديث عن أي تصور في القرض الحسن او غيره.. نريد ان نأتي الى نقطة التقاء توافقية".

وتابع الجارالله: «الحكومة ودها تعطي الناس ما عندها مشكلة، في 19 ديسمبر سنجتهد وبجهودكم، سنصل إلى نقطة التقاء. التوجيهات واضحة باستفادة القطاعين العام والخاص والمتقاعدين، والتصور الشامل سيأخذ وقتا وسنعمل على إنجازه قبل 19 ديسمبر، وسنتحدث عن شريحة واحدة لإقرارها».

وقال النائب مرزوق الغانم «أقف مع كل مشروع لصالح المواطنين.. ويجب ألا تتوقف الزيادات إثر سوء إدارة صناديق «التأمينات».

وأشار إلى ضرورة اعتماد الحلول الجذرية والإصلاح الكامل عن طريق محفظة المواطن وهي الأصول المدرة والمستمرة.

بدوره، قال النائب عادل الدمخي : نحن أمام مشهد من مشاهد التنسيق والعمل الديمقراطي ومحاربة الفساد يجب استغلاله لتحقيق الإنجازات للمواطنين

عبد الهادي العجمي : الحكومة مطالبة بالنظر الى الطبقات التي تعاني من مشقات الحياة والنظر إلى احتياجاتها وعدم ترك تقرير ما يحتاجه الفقراء للآخرين

د. حسن جوهر: لم يسبق في تاريخ الكويت البرلماني أن تلتقي السلطتان في مواعيد جدول الأعمال ونريد أن نبرهن للجميع على التزامنا بالمواعيد ونحقق ما يطمح له المواطن

مجلس الأمة يوافق بالإجماع على زيادة الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين إلى ألف دينار.

قال النائب مرزوق الحبيني الاعضاء إن هذا التشريع يحتوي على لغم لغوي، فكلمة «يعول» تخرج كل الشرائح المذكورة من الزيادات، ويجب ان تستبدل بكلمة لديه».

من جانبه، قال النائب فهد المسعود إنه على الحكومة الاستعداد ووضع خطة لمواجهة رفع الاسعار وحماية المستهلكين.

من جهته، قال النائب فهد بن جامع «يجب ان يسمح للمواطنين غير الراغبين في التقاعد عند السن المسموح بالبقاء في وظائفهم».

مرزوق الغانم : الزملاء يقولون إن القانون هو نتيجة توافق 48 نائباً مع الحكومة أي إنهم كتلة وتركوني لوحدي لأكون كتلة وبناء عليه أعلن أن كتلتي تؤيد الكتلة الأخرى في كل ما يفيد المواطن ولن أقف حجر عثرة

احمد لاري : أدعو الحكومة لإجراء تعديل جذري لسلم الرواتب والخلل واضح في هذا الجانب فالحلول الجزئية لا تجدي وعلى الحكومة مراقبة الأسعار وتفعيل قانون حماية المستهلك بشكل جدي

أسامة الزيد : ما نناقشه اليوم هو أفضل رد على المشككين في التوافق الحكومي النيابي الحالي ويجب الحرص على تحقيق الإنجازات.

فلاح الهاجري: 52 ألف متقاعد يجب إنصافهم لأن معاشاتهم متدنية، وجشع التجار يزيد، ونحذر من أنه بعد تاريخ 19 ديسمبر سيكون هناك إفراط في زيادة الأسعار والكل سيلاحظ الفروقات ويجب محاسبة من يقوم بذلك

حمد المطر: هل يعقل أن المواطن المتقاعد براتب 640 ديناراً يعيل أسرة كاملة؟ وعلى الحكومة ألا تنزعج عند التركيز على الأولويات.

وعقب انتقال مجلس الأمة إلى بند تقرير «القرض الحسن»، طلب وزير المالية من المجلس إعادة التقرير للجنة المالية على أن يتم طرحه في جلسة 19 ديسمبر.

ووافق مجلس الأمة على إدراج «القرض الحسن» في جلسة 19 ديسمبر.

هذا وقد تقدم 10 نواب بطلب استعجال تقرير «رد الاعتبار»، هم: مرزوق الحبيني، محمد الرقيب،جراح الفوزان، مبارك الطشة، حمدان العازمي، بدر نشمي، متعب الرثعان، محمد هايف، ماجد مساعد، وجنان بوشهري".

وقال النواب في الطلب المقدم «انسجاما مع الرغبة النيابية بإنجاز التقرير التاسع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية الخاص برد الاعتبار، نتقدم بطلب تقديمه بجلسة اليوم 14 نوفمبر على أن يناقش في جلسة 28 نوفمبر 2023».

الهاجري خلال كلمته

جانب من الجلسة

الحضور من الكشافة